العودة المدرسية يوم الأربعاء 15 سبتمبر2010

تعلم وزارة التربية أن العودة المدرسية بالنسبة إلى تلاميذ كل المؤسسات التربوية العمومية والخاصة تكون يوم الأربعاء 15 سبتمبر 2010. وأضافت الوزارة في بلاغ أصدرته يوم الاثنين أن التحاق المدرسين بمدارسهم يكون يوم الثلاثاء 14 سبتمبر 2010.

يكون أكثر من مليوني تلميذ وتلميذة على موعد جديد مع مقاعد الدراسة بمختلف المؤسسات التربوية للموسم الدراسي 2010-2011.

ويؤم مليون و8 آلاف و537 تلميذا المدارس لمزاولة تعليمهم بالمرحلة الأولى للتعليم الأساسي و965 ألفا و625 تلميذا بالتعليم الإعدادي والثانوي، فيما يؤمن سير الدروس 62 ألف معلم و80 ألف أستاذ.

ويسجل الموسم الجديد إحداث 21 مؤسسة تربوية، باعتمادات جملية قيمتها 42 مليون دينار بينما بلغت الاستثمارات المرصودة لبرنامج تعهد وصيانة المؤسسات التربوية 77 مليون و500 ألف دينار.

وفي إطار السهر على الإعداد الجيد لهذا الموسم الذي يتزامن مع انطلاق تجسيم الأهداف ذات العلاقة في البرنامج الرئاسي للمرحلة المقبلة، تم إقرار جملة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تحسين جودة التعليم الأساسي

وتطوير المسلك التقني وذلك خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم 20 أوت 2010 بإشراف رئيس الدولة لمتابعة تجسيم هذه الأهداف.

ويهدف ترسيخ مكانة المدرسة كمنارة لتنمية روح الانتماء وتجذير قيمة المواطنة وإعداد ناشئة متشبعة بقيم الجمهورية، سيشهد هذا الموسم الدراسي تغييرا في طريقة تحية العلم بمختلف المؤسسات التربوية، حيث سيوشح العلم في مقاس موحد كل الأقسام التي تعلق بها أيضا مطبوعات النشيد الوطني. كما يعلق بالأقسام ميثاق تحية العلم ونصه "أحيي العلم المفدى ولاء لتونس، وفاء لشهدائها، إعلاء لقيم الجمهورية: "حرية. نظام. عدالة"، وذلك عوضا عن تحية العلم وسط ساحات المؤسسات التربوية.

وعلى مستوى تحسين جودة التعليم الأساسي ستخصص هذه السنة لإعداد البرامج والكتب الخاصة بتدريس اللغتين الفرنسية والإنجليزية بداية من السنتين الثانية والثالثة وتدريس بعض المواد بلغات أجنبية، وتكوين المدرسين في المجال بتطوير آليات التكوين.

كما يشهد هذا الموسم إحداث لجنة قارة للبرامج التعليمية تمثل مختلف القطاعات ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن التربوي، وتتكفل بضبط وبلورة مرجعية وطنية للبرامج والكتب المدرسية وضمان التكامل بينها.

أما على صعيد نظام التقييم والارتقاء فان العمل يتجه إلى تطوير ملف التقييم والمتابعة واعتماد الارتقاء بالاستحقاق دعما لجودة المستوى التعليمي. ويتضمن دفتر الأعداد في المرحلة الابتدائية حسب هذا الإجراء التنصيص على المعدل العام وأعلى وأدنى معدل في القسم للسماح للولي بمتابعة منظوره.

كما يشمل التقييم بعض المواد الأساسية على غرار الخط والإملاء والحساب الذهني لينطلق اعتماد الضوارب بداية من مستوى السنة الخامسة ابتدائي على أساس ضارب "2" للمواد الأساسية وضارب "1" للمواد العادية.

وعلى مستوى الحياة المدرسية والزمن المدرسي وفي إطار إحكام التوزيع السنوي لفترات الدراسة والعطل التي كانت تتراوح سابقا بين 4 و15 يوما، وتفاديا لتقطع نسق التدريس واختلال التوازن، سيشهد الموسم الدراسي الجديد اعتماد جملة من التدابير الجديدة الرامية إلى ضمان التوازن بين مختلف هذه الفترات لتمتد كل فترة تدريس على مدى 7 أسابيع تعقبها عطلة تمتد من 9 إلى 11 يوما.

كما سيتم في ذات السياق اعتماد تجربة نموذجية للفترة المسترسلة ببعض المؤسسات التربوية وذلك في إطار مراجعة الزمن المدرسي بما يتلاءم وحاجيات التلميذ والمربي.

وتفاديا لأيام التدريس الفعلية المهدورة والمقدرة بنحو 9 أسابيع، سيتم بداية من هذه السنة إلغاء الأسابيع المغلقة للامتحانات في المرحلة الإعدادية بهدف الزيادة في الأيام الفعلية للدراسة وإعطاء الأستاذ أكثر حرية في اختيار موعد انجاز الفروض ومحتواها بحسب نسق تقدم البرنامج. وستكون العطلة الأولى في شهر نوفمبر 2010 والعطلة الثانية في شهر ديسمبر والعطلة الثالثة في شهر فيفري 2011 والعطلة الرابعة في شهر أفريل 2011.

وبهدف القطع مع كافة المظاهر المخلة بالسلوك الحضاري داخل المؤسسات التربوية وخارجها وحفاظا على امن التلاميذ وسلامتهم، تتميز هذه السنة بإلغاء اختبار "باك سبور" ليتم اعتماد المعدل السنوي في هذه المادة وذلك بعد أن تبين تقارب العدد المسند في الامتحان التطبيقي في امتحان "باك سبور" والمعدل السنوي في هذه المادة.

وعلى صعيد آخر تتجه الجهود إلى تطوير المسلك التقني بالإعدادي والثانوي وفتح الأفاق أمام التلاميذ فضلا عن إرساء نظام توجيه مدرسي يعتمد المرحلية ليساعد التلميذ على التوجه نحو المسار المناسب لمؤهلاته ويضمن تشغيلية عالية بهدف الرفع من نسبة التلاميذ الموجهين إلى التعليم التقني لتبلغ 50 بالمائة في أفق 2014 وتحقيق تناغم منظومة التربية وتكاملها مع منظومة التعليم العالي وحاجيات الاقتصاد الوطني.

ويعول أن ترتقي نتائج هذا القطاع الحيوي إلى مستوى الاستثمارات والانتظارات خاصة في ما يتعلق بمكتسبات التلاميذ في مجال اللغات والعلوم والحد من نسب الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن التعليم وتحسين ترتيب تونس في التقييمات الدولية فضلا عن ملاءمة أنشطة الحياة المدرسية لتطلعات التلاميذ.

يذكر أن القطاع التربوي يحظى بعناية خاصة في تونس حيث ترصد له الدولة استثمارات هامة نسبتها 15 فاصل 5 بالمائة من الميزانية ويبلغ معدل الإنفاق اليومي في هذا المجال نحو 7 ملايين و800 ألف دينار.